الأمم المتحدة

E/CN.3/2016/32

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2015
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة السابعة والأربعون
٨-١١ آذار/مارس ٢٠١٦
البند ٤ (ن) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للعلم: متابعة مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات

# مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية

## مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٦/٢٠١٥ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقريرا لغرض إحاطة اللجنة الإحصائية علماً بالمقررات المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعملها، التي اتخذها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٥ أو ما قبل ذلك. ويشير التقرير أيضا إلى الإجراءات التي اتخذها أو المقترح أن تتخذها اللجنة وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، استجابةً لطلبات الجمعية والمجلس. واللجنة مدعوة للإحاطة علماً بهذا التقرير.

* E/CN.3/2016/1.

15-22530 (A)  130116  220116

الرجاء إعادة استعمال الورق

# مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية

## أولا - خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

### ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

١ - أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٣/٦٩، الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وهي خطة عمل أديس أبابا. وفي هذا القرار، أقرت الجمعية الدور المحوري الذي تؤديه النظم الإحصائية الوطنية في إنتاج البيانات ونشرها وإدارتها. ورحبت الجمعية بمقترحات تحسين المؤشرات الإحصائية، وطلبت إلى اللجنة الإحصائية والوكالات الإحصائية الدولية أن تيسر الرفع من مستوى تتبع البيانات المتعلقة بالتمويل العابر للحدود، وبغيره من التدفقات المالية ذات الأهمية من الناحية الاقتصادية، وأن تجري بانتظام تقييمات لمدى كفاية الإحصاءات الدولية ذات الصلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة، وتعدَّ تقارير عن ذلك. وأقرت الجمعية أيضا بإمكانية تحسين توافر البيانات الموثوقة والجيدة التوقيت لما فيه خدمة التنمية عن طريق دعم نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي تنتج معلومات عن الخطط الوطنية وفرص الاستثمار.

### باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢ - يكتسي عمل اللجنة المتعلق بإحصاءات الحسابات القومية والتجارة والعولمة الاقتصادية، فضلا عن الإحصاءات المالية، أهمية لتتبع البيانات المتعلقة بجميع أشكال التمويل العابر للحدود وبغيره من التدفقات المالية ذات الأهمية من الناحية الاقتصادية. وتنظر اللجنة في هذه المواضيع على أساس سنوي أو نصف سنوي. وستنظر اللجنة أيضا، في دورتها الجارية، في البيانات والمؤشرات الخاصة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والإحصاءات الديمغرافية، التي تشمل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

## ثانيا - تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

### ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

٣ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ١/٧٠، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠''. وفي هذا القرار، اتفقت الدول الأعضاء على تكثيف الجهود من أجل تدعيم القدرات الإحصائية في البلدان النامية، وأعربت عن التزامها بوضع مقاييس أوسع للتقدم المحرز تكمل الناتج المحلي الإجمالي.

٤ - وتوخت الدول الأعضاء أيضا إطارا للمؤشرات العالمية، على أن يصوغه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتوافقَ عليه اللجنة الإحصائية بحلول آذار/مارس ٢٠١٦، ثم يعتمده بعدئذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وأشارت الدول إلى أن هذا الإطار ينبغي أن يكون بسيطا ومحكما في آن واحد، ويتناول جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك وسائل التنفيذ، ويحافظ على ما تجسده من توازن سياسي وتكامل وطموح.

## باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٥ - أنشأت اللجنة الإحصائية، في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، المؤلف من الدول الأعضاء، والذي يضم الوكالات الإقليمية والدولية بصفة مراقب. وكُلِّف فريق الخبراء المشترك بين الوكالات بتقديم مقترح لإطار المؤشرات العالمية (وما يرتبط به من مؤشرات عالمية وشاملة) لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها السابعة والأربعين، المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٦.

٦ - وفي الاجتماع الأول الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٥، اتفق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات على إنشاء محورين للمناقشة يدعى جميع أعضاء الفريق للمشاركة فيهما ويشجعون على المشاركة وعلى تقديم مساهماتهم فيهما: على أن يركز المحور الأول على الأطر المفاهيمية ومفاهيم المؤشرات وتعاريفها، والمحور الثاني على تحديد أوجه الترابط بين المؤشرات في مختلف الأهداف والغايات.

٧ - وفي الفترة بين ١١ آب/أغسطس و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أجرى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات عملية تشاور مفتوحة بشأن وضع إطار للمؤشرات العالمية فيما يخص أهداف التنمية المستدامة مع جميع البلدان، والوكالات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص. وعلى إثر القرار الذي اتخذه رؤساء الفريق وميسروه بتمديد المهل الزمنية الأصلية، أغلق باب المشاورة بالنسبة للوكالات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وبالنسبة للمراقبين القطريين في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٨ - وتولى استضافة الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك. وانصب تركيز الاجتماع على طرائق التشاور بشأن المؤشرات، واتفق الفريق على فتح باب استخدام آلية إلكترونية على مدى ثلاثة أيام أمام المراقبين (الدول الأعضاء من غير الأعضاء في الفريق وممثلو اللجان الإقليمية والوكالات الإقليمية والدولية) والجهات الأخرى صاحبة المصلحة (المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص) لكي يدلوا بتعليقاتهم النهائية بشأن المؤشرات التي كان يرمز إليها باللون ''الأخضر'' قبل الاجتماع، والتي لم تكن بالتالي قد نوقشت.

٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، أجرى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات مشاورة مفتوحة مع المراقبين في الفريق وسائر أصحاب المصلحة بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المقترحة التي كان يرمز إليها باللون ''الأخضر'' قبل موعد انعقاد الاجتماع الثاني للفريق. وتضمنت الوثيقة الختامية التي أسفرت عنها تلك المشاورات المدخلات المتعلقة بتلك المؤشرات التي قدمها المراقبون وسائر أصحاب المصلحة أثناء المشاورة المفتوحة.

## ثالثا - اليوم العالمي للإحصاء

### ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

١٠ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٢/٦٩، تعيين يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ المناسبة الثانية لإحياء اليوم العالمي للإحصاء تحت الشعار العام ''بيانات أفضل من أجل حياة أفضل''. وقررت الجمعية أيضا الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر من كل خمس سنوات، ودعت جميع الدول الأعضاء، وأعضاء الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، مثل مؤسسات البحوث ووسائط الإعلام وجميع منتجي الإحصاءات الرسمية ومستخدميها، إلى الاحتفال على النحو الملائم باليوم العالمي للإحصاء. وشددت الجمعية على ضرورة تغطية تكاليف جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار من التبرعات، وطلبت إلى الأمين العام اتّخاذ ما يلزم من التّدابير لكي يتمّ الاحتفال في الأمم المتحدة باليوم العالمي للإحصاء في عام ٢٠١٥، وإطلاع كلّ الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على هذا القرار.

باء - الإجراءات التي اتخذها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١١ - سيكون معروضا على اللجنة، للعلم، تقرير الأمين العام الذي يصف فيه الأنشطة التي اضطلعت بها الأوساط الإحصائية للاحتفال باليوم العالمي الثاني للإحصاءات، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، حول موضوع ”بيانات أفضل من أجل حياة أفضل“ (E/CN.3/2016/18). وسيعرض هذا التقرير أعمال التنسيق التي تضطلع بها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وموجزا واستعراضا للأنشطة المضطلع بها في أنحاء العالم.

## رابعاً - إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

### ألف - الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

١٢ - في القرار ٢٤/٢٠١١، وضع المجلس في اعتباره جملة أمور منها الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز التعاون الدولي في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وقرر إنشاء لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وفقا للاختصاصات الواردة في مرفق القرار. وعند اتخاذه هذا القرار، نص المجلس على أن تُنشَأ لجنة الخبراء وتدار في حدود الموارد المتاحة (في البداية على الأقل) وأن تنظم أعمالها وفقا لذلك، وطلب إلى اللجنة أن تقدم إليه في عام ٢٠١٦ استعراضا شاملا لجميع جوانب عملها وعملياتها لكي يتسنى للدول الأعضاء تقييم مدى فعاليتها. وشجع المجلس الدول الأعضاء على إجراء مناقشات منتظمة رفيعة المستوى لجهات معنية متعددة بشأن المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، بسبل منها عقد منتديات عالمية، من أجل المساعدة على إقامة حوار شامل مع جميع الجهات الفاعلة والهيئات المعنية، وشدد على أهمية تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى النهوض بتبادل المعارف والخبرات بغية مساعدة البلدان النامية على بناء وتعزيز قدراتها الوطنية في ذلك المجال.

### باء - الإجراءات التي اتخذها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١٣ - لقد نظرت لجنة الخبراء، أثناء دورتها الخامسة المعقودة في نيويورك في آب/أغسطس ٢٠١٥، في تقرير الأمانة العامة (E/C.20/2015/14)، الذي تضمن مشروع استعراض عمل اللجنة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ وموجزا مقتضبا لما حققته اللجنة من إنجازات هامة

وما أحرزته من تقدم كبير في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي منذ إنشائها في عام ٢٠١١. واتفقت اللجنة، في مقررها ١١٣/٥، على جملة أمور منها أن اللجنة عملت بفعالية وعلى نحو يتماشى مع الولاية التي أسندها إليها المجلس خلال السنوات الخمس الماضية بحيث أنتجت مخرجات حقيقية، وأنها كانت قادرة على مواصلة الإسهام إسهاماً أكبر حتى من ذلك في أعمال الأمم المتحدة؛ وسلمت بأن تقديم التقرير الاستعراضي إلى المجلس في عام ٢٠١٦ سيكون فرصة فريدة لتعزيز الأجهزة الفرعية للمجلس في مجال المعلومات الجغرافية المكانية، ومن بينها المؤتمرات الإقليمية لرسم الخرائط وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية. ووافقت اللجنة على العملية المقترحة لوضع الصيغة النهائية للاستعراض، بما في ذلك عقد مشاورة عالمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والقيام لاحقا بإسناد مهمة وضع الصيغة النهائية للوثيقة – من أجل تقديمها إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ – إلى المكتب الموسع للجنة، بما يشمل رؤساء اللجان الإقليمية الخمس التابعة لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

١٤ – ونظرت اللجنة في تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية (E/CN.3/2015/37) في دورتها السادسة والأربعين، وأحاطت علما بالنتائج الرئيسية التي تمخض عنها المنتدى العالمي الأول المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، الذي عقد في نيويورك يومي ٤ و ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، بالتزامن مع الدورة الرابعة للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، والنتائج الرئيسية لحلقة العمل الدولية المعنية بتكامل المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية، المعقودة في بيجين خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتضمن التقرير أيضا معلومات عن اجتماع استشاري لفريق الخبراء يتعلق باستعراض برنامج عمله وبإعداد وصياغة خطط لتحقيق التقدم في المستقبل. وسيكون معروضا على اللجنة، في دورتها السابعة والأربعين، تقرير لاحق لفريق الخبراء (E/CN.3/2016/31).

## خامساً - متابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات والبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠

### ألف - الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

١٥ - أيد المجلس، في قراره ١٠/٢٠١٥ بشأن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠، ذلك البرنامج، وحث الدول الأعضاء على أن تجري في إطاره تعدادا واحدا على الأقل للسكان والمساكن، وأكد على ضرورة أن تحدد البلدان معايير جودة لتنفيذ وتقييم تعدادات السكان والمساكن بهدف الحفاظ على سلامة نتائج تلك التعدادات وموثوقيتها ودقتها وقيمتها، مع المراعاة التامة للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وشدد المجلس أيضا على أهمية البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠ لأغراض التخطيط للتنمية المستدامة، ولا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وطلب إلى الأمين العام أن يعد معايير وأساليب ومبادئ توجيهية إحصائية دولية لتيسير أنشطة هذا البرنامج، وأن يكفل تنسيق الأنشطة فيما بين الأطراف صاحبة المصلحة في سياق مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ البرنامج، وأن يرصد تنفيذ البرنامج وأن يقدم تقارير منتظمة عن ذلك إلى اللجنة الإحصائية.

### باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١٦ - ستنظر اللجنة، في دورتها السابعة والأربعين، في تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الديمغرافية (E/CN.3/2016/19). ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن تنفيذ البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠، مع التركيز على وضع المبادئ التوجيهية المنهجية لإدارة تعدادات السكان والمساكن. وستضطلع الشعبة الإحصائية، على غرار ما قامت به في الجولات السابقة، بسلسلة من حلقات العمل من أجل تعزيز المجموعة المنقحة من المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن.

## سادساً - تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها من أجل وضع السياسات

### ألف - الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

١٧ - دعا المجلس، في قراره ٢٠١٥/٢٤، الدول الأعضاء إلى وضع خطط وطنية من أجل القيام تدريجيًّا باعتماد التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية بشأن العدالة الجنائية، من أجل المساهمة في تعزيز فعالية تشريعاتها وسياساتها الوطنية. وشجع المجلس الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين إحصاءات الجريمة على الصعيد العالمي، ودعا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والدول الأعضاء إلى مواصلة دعم تنفيذ التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، وطلب إلى المكتب أن يواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، استحداث أدوات تقنية ومنهجية لمساعدة البلدان على إنتاج ونشر إحصاءات دقيقة وقابلة للمقارنة عن الجريمة والعدالة الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، دعا المجلس الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى إلى توفير موارد خارجة عن الميزانية للأغراض المبينة أعلاه، وطلب إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة أن يقدِّم إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها السادسة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

### باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١٨ - اعترفت اللجنة الإحصائية، في مقررها ١٠٣/٤٦، بالتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية بوصفه المعيار الدولي لجمع البيانات من السجلات الإدارية والدراسات الاستقصائية على حد سواء، وبوصفه أداة تحليلية للحصول على معلومات فريدة عن مسببات الجريمة وعواملها؛ وأكدت أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو القَيِّم على التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، ووافقت على إنشاء فريق استشاري تقني لتقديم المشورة الفنية والدعم بشأن تعهد التصنيف الدولي؛ وأقرت خطة التنفيذ التي قُدمت خطوطها العريضة لتنفيذ التصنيف الدولي على الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛ وسلمت بحاجة البلدان إلى الوقت والموارد الكافية لتنفيذ التصنيف الدولي، وشجعت البلدان على اتخاذ خطوات من أجل التنفيذ التدريجي للتصنيف الدولي. وطلبت اللجنة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إدراج تقييم القدرات الوطنية في خطة التنفيذ المقترحة. ورحبت أيضا بالتقدم المحرز في الأنشطة المحددة في خريطة الطريق

لتحسين إحصاءات الجريمة على الصعيدين الوطني والدولي، على النحو الذي ناقشته اللجنة واعتمدته في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٣، وأعادت تأكيد خريطة الطريق. وشجعت اللجنة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على مواصلة جهودها وتعزيز نظمها الإحصائية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، وعلى إدراج إحصاءات الجريمة في استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات، وتقديم الدعم للأنشطة المحددة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت اللجنة الدول الأعضاء على اعتماد المعايير الدولية الجديدة وأفضل الممارسات في مجال إحصاءات الجريمة لدعم الاحتياجات إلى البيانات في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة في مجالي العنف والعدالة. وناشدت اللجنة الدول الأعضاء والجهات المانحة توفير الموارد اللازمة للسماح بالتنفيذ الناجح للتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية وغيره من الأنشطة المبينة في خريطة الطريق.

## سابعاً - متابعة قرارات الجمعية العامة بشأن الهجرة الدولية والتنمية

### ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

١٩ - شددت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٩/٦٩، على الحاجة إلى بيانات ومؤشرات إحصائية عن الهجرة الدولية تكون دقيقة وموثوقا منها ومبوبة ومصنفة حسب البيانات الوطنية وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، تشمل، حيثما أمكن، بيانات ومؤشرات عن مساهمات المهاجرين في التنمية في كل من بلدان المنشأ والمقصد من أجل تيسير وضع السياسات وصنع القرارات على أساس الأدلة بشأن كافة الجوانب ذات الصلة بالتنمية المستدامة. ودعت الجمعية كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية إلى أن تساعد، وفقا لولاياتها وحسب الاقتضاء، الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى بناء قدراتها في هذا المجال.

### باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢٠ - سيكون معروضا على اللجنة التقرير المشترك لإدارة إحصاءات النرويج، والمعهد التركي للإحصاءات، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عن التقدم المحرز في العمل المتعلق بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا

(E/CN.6/2016/14). ويتضمن التقرير معلومات عن المؤتمر الدولي المعني بإحصاءات اللاجئين، الذي عقد في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وتولى تنظيم المؤتمر الدولي كل من المعهد التركي للإحصاءات، وإدارة إحصاءات النرويج، ومفوضية شؤون اللاجئين، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والمكتب الإحصائي للرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. وقد كان الهدف العام من المؤتمر هو تناول أفضل السبل للمضي قدما بالعمل المضطلع به لوضع مبادئ للإحصاءات الرسمية للاجئين ودليل للإحصاءات الرسمية للاجئين. وحصل الاتفاق في المؤتمر على أهمية تحسين فهم أوسع لتدفقات اللاجئين وطالبي اللجوء وتجمعاتهم، عن طريق إقامة نظم معلومات أكثر كفاءة تستفيد منها الإدارة، كما يُستفاد منها في الإحصاءات الرسمية. وقد تم إيلاء الأولوية لإحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء، بيد أن الإحصاءات المتعلقة بالمشردين داخليا أُدرجت هي الأخرى كخطوة ثانية. وللاضطلاع بالعمل بكفاءة، اقتُرح إنشاء لجنة مؤلفة من خبراء من كل من المعاهد الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية. وسيكون معروضا على اللجنة أيضا، كوثيقة معلومات أساسية، مشروع مخطط ومشروع محتويات دليل لإحصاءات اللاجئين، وكذلك خريطة طريق.

## ثامنا - تحسين جمع البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل وإعداد التقارير بشأنها وتحليلها

### ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

٢١ - شجع المجلس، في قراره ٤/٢٠١٥، الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على تحسين جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة وتحليلها ورصدها للتخطيط للسياسات الإنمائية وتنفيذها وتقييمها، مع مراعاة السياقات الإقليمية على نحو تام، والقيام عند الاقتضاء بإطلاع وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، بما فيها اللجنة الإحصائية، على البيانات والإحصاءات ذات الصلة عن طريق الآليات المناسبة، وشدد على ضرورة توفير بيانات وإحصاءات قابلة للمقارنة دوليا مصنفة حسب نوع الجنس والسن، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالإعاقة.

٢٢ - وذكَّرت الجمعية العامة في قرارها ١٤٥/٧٠ المتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، بأن عمليات متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على جميع المستويات ستتم، في جملة أمور، على أساس بيانات عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة بحسب الدخل، والجنس، والسن،

والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، أعربت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٧/٧٠ بشأن حقوق الطفل، عن بالغ القلق من الافتقار إلى معلومات وإحصاءات حديثة عن حالة الأسر المعيشية التي يعيلها أطفال وضرورة أن تستنير الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بتلك المعلومات في استجاباتها المناسبة على مستوى السياسات. وأهابت الجمعية بالدول تعزيز البحوث وجمع البيانات المتعلقة بالطفلة وتحليلها وتصنيفها حسب بنية الأسرة المعيشية ونوع الجنس والسن وحالة الإعاقة والحالة الاقتصادية والحالة الزوجية والموقع الجغرافي، وتحسين الإحصاءات الجنسانية عن استخدام الوقت، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والمياه، وخدمات الصرف الصحي.

## باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢٤ - سيكون معروضا على اللجنة، للعلم، تقرير الأمين العام وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة (E/CN.3/2016/32). ويتضمن التقرير استعراضا للأنشطة والتطورات الأخيرة في إحصاءات الإعاقة التي تقوم بها الجهات المعنية الدولية العاملة في هذا المجال. ويقدم التقرير لمحة موجزة عن عمل فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، لا سيما فيما يتعلق بالاختبارات الجارية لمختلف النماذج المتعلقة بقياس الإعاقة والجهود التي يبذلها الفريق للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة الخارجية والتجارة في حكومة أستراليا ووزارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويُعرض أيضا في التقرير المشروع الذي أطلقته شعبة الإحصاءات في عام ٢٠١٥ بهدف تعزيز إحصاءات الإعاقة، وذلك بدعم مالي من وزارة الخارجية والتجارة في حكومة أستراليا.

# تاسعا - برنامج العمل المتعدد السنوات للاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

## ألف - الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

٢٥ - وفقاً للتكليف الصادر عن المجلس في قراره ٤٤/٢٠٠٦، يتعين عقد اجتماع بين المجلس ورؤساء اللجان الفنية في أوائل كل عام. وموضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٦ هو ”تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى

تحقيق النتائج". وتعتبر المساهمات الفنية المقدمة من اللجان الفنية للمجلس وهيئات الخبراء في غاية الأهمية لنجاح الاستعراضات.

## باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢٦ - ستنظر اللجنة، في دورتها السابعة والأربعين، في تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلق بوضع إطار مؤشرات عالمية لرصد الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (E/CN.3/2016/2). ويصف فريق الخبراء المشترك بين الوكالات في هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها منذ إنشائه عملا بمقرر اللجنة الإحصائية ١٠١/٤٦، ويسلط فيه الضوء على النتائج التي أسفر عنها اجتماعاه الأولان وعملية إعداد المؤشرات العالمية. وترد المؤشرات العالمية المقترحة التي أعدها الفريق في ذلك التقرير. ويتضمن المقترح كلا من المؤشرات التي جرى تحديدها بالكامل والمؤشرات التي سوف تحتاج إلى بعض التنقيحات على إثر المزيد من التطوير المنهجي والمناقشة. وستقدم أيضا خطة عمل تتعلق بالمجموعة الأخيرة من المؤشرات في وثيقة معلومات أساسية إلى اللجنة.

٢٧ - وتتضمن النقاط المطروحة على اللجنة للمناقشة ما يلي: (أ) إطار المؤشرات العالمية لرصد الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المقرر تقديمه إلى المجلس والجمعية العامة بغرض إقراره، تمشيا مع ولاية كل منهما؛ (ب) خطة عمل مقترحة لزيادة تطوير المؤشرات لا تزال بحاجة إلى تنقيح و/أو تطوير منهجي؛ (ج) خطة عمل مقترحة لتنفيذ إطار المؤشرات العالمية؛ (د) برنامج عمل للفريق للفترة من آذار/مارس ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧.

٢٨ - وسيكون معروضا على اللجنة أيضا التقرير الأول للفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لرصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.3/2016/3). ويسلط التقرير الضوء على نتائج اجتماعيه الإلكترونيين الأولين اللذين أُجريا بتقنية التداول عن بعد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، فضلا عن تفاصيل الأعمال التحضيرية الجارية لعقد اجتماعه الفعلي الأول، المقرر عقده في بداية كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وستكون اللجنة مدعوة إلى مناقشة التنقيحات التي أدخلت على اختصاصات الفريق، ومناقشة المذكرة المفاهيمية المقترحة لتنظيم منتدى بشأن البيانات العالمية في عام ٢٠١٦، والتعليق على برنامج عمل الفريق للفترة من آذار/مارس ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧.